المنهج النقدي للأشموني في مسائل الممنوع من الصرف (دراسة تحليلية)

م.م. هند محمود صبحي يوسف
الجامعة العراقية/رئاسة الجامعة
hind.m.subhy@aliraqia.edu.iq
م.م. احمد محمد جاسم معروف الدوسري الهيتي
جامعة الأنبار/ كلية القانون
ahmed.m..j.m@uoanbar.edu.iq

Al-Ashmuni's Critical Approach to the Issues of Indeclinable Nouns (An Analytical Study)

Assistant Lecturer. Hind Mahmoud Subhi Yousef
Iraqi University/University Presidency
hind.m.subhy@aliraqia.edu.iq
Assistant Lecturer . Ahmed Mohammed Jassim Marouf Al-Dossari Al-Hiti
University of Anbar/College of Law
ahmed.m..j.m@uoanbar.edu.iq

المستخلص

يتناول هذا البحث مسائل الممنوع من الصرف في توضيح الأشموني، ساعيًا إلى الكشف عن منهجه في عرض الخلاف النحوي وتحليل العلل الصرفية وترجيح الأقوال وقد انطلق البحث من فرضية مفادها أن الأشموني لم يكن ناقلًا للأقوال فحسب، بل مارس نظرًا نقديًا قائمًا على تحقيق أصل العلة، والموازنة بين القياس والسماع، والنظر في بقاء المانع الصرفي أو زواله.

وتناول البحث نماذج تطبيقية تمثلت في: صيغ (فَعال) بين الصرف والمنع، والاسم الممنوع من الصرف مع دخول "أل" والإضافة، والعلم المرتجل على أوزان الجموع، وصيغة (فَعْلان) ذي الزيادتين، مع عرض أقوال النحاة من المتقدمين، وفي مقدمتهم سيبويه، ثم مناقشتها في ضوء التعليل الصرفي.

وقد خلص البحث إلى أن جوهر الخلاف في هذه المسائل يرتكز على تحديد العلة الصرفية، وتحقيق مناطها، وبيان أثر زوالها أو بقائها في الحكم، وأن الأشموني اعتمد منهجًا تحليليًا دقيقًا يقوم على إعمال القياس، واعتبار التقدير في حكم الوجود، مع مراعاة الاستعمال العربي الموثوق. كما أظهر البحث أن باب الممنوع من الصرف يمثل مجالًا كاشفًا عن جدلية القياس والسماع في الدرس النحوي العربي.

الكلمات المفتاحية: الممنوع من الصرف، العلة الصرفية، القياس، السماع، الأشموني.

Abstract:
This study examines the issues of diptotes (non-declinable nouns) in the commentary of aiming to reveal his methodological approach in presenting grammatical disagreements, analyzing morphological causes, and weighing different scholarly opinions. The research proceeds from the premise that al-Ashmūnī was not merely a transmitter of earlier views, but rather exercised a critical analytical method grounded in verifying the underlying cause (ʿillah), balancing analogy (qiyās) and attested usage (samāʿ), and examining whether the prohibiting factor remains or ceases.
The study addresses selected applied issues, including: the pattern faʿāl between declension and non-declension; the diptote noun with the definite article or in construct state; proper nouns coined on plural patterns; and the pattern faʿlān with two augmentations. It presents the opinions of early grammarians—foremost among them—and analyzes them in light of morphological reasoning.
The study concludes that the core of disagreement in these issues lies in determining the morphological cause and verifying its applicability, as well as assessing the effect of its persistence or disappearance on the ruling. It further demonstrates that al-Ashmūnī adopted a precise analytical method based on systematic analogy, the principle that theoretical supposition is treated as actual presence, and careful consideration of authentic Arabic usage. The research thus highlights that the study of diptotes serves as a revealing field for understanding the interplay between analogy and transmitted usage in the Arabic grammatical tradition.
Keywords: Diptotes, Morphological Cause, Analogy, Attested Usage, al-Ashmūnī.

المقدمة

يُعَدُّ بابُ الممنوع من الصرف من أدقِّ أبواب الصرف العربي، وأشدِّها اتصالًا بتحقيق العِلَلِ النحوية، إذ تتداخل فيه الاعتبارات الصوتية والصرفية والدلالية، ويتأسس الحكم فيه على مبدأ العِلّة الجامعة بين الفرعية في اللفظ والمعنى وقد شكَّلت هذه المسائل ميدانًا واسعًا للخلاف بين النحاة، ولا سيما في المواطن التي يشتبه فيها الأصل بالزيادة، أو يتردد الحكم فيها بين القياس والسماع، أو بين بقاء العلّة وزوالها.

وقد عني علماء العربية الأوائل بتأصيل قواعد هذا الباب، فقرَّروا ضوابط المنع وأسبابه، وربطوا الحكم الصرفي بتحقيق العِلّة، كما يظهر في تنظير سيبويه ومن تبعه من أئمة الصناعة. ثم جاء المتأخرون فوسّعوا دائرة النظر، واشتد عنايتهم بالتعليل والترجيح، ومن أبرزهم الأشموني في شرحه للألفية، إذ لم يقتصر على نقل الأقوال، بل مارس نظرًا نقديًا يقوم على تمحيص العلل،

وتحقيق مناط الحكم، والموازنة بين القياس والاستعمال.

ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن منهج الأشموني في معالجة مسائل الممنوع من الصرف، من خلال تتبع نماذج مختارة من القضايا التي أثارت خلافًا بين النحاة، مثل: صيغ (فَعال) بين الصرف والمنع، والاسم الممنوع من الصرف مع دخول "أل" أو الإضافة، والعلم المرتجل على أوزان الجموع، وصيغة (فَعْلان) ذي الزيادتين. ويعمد البحث إلى تحليل الأقوال، وبيان عللها ومناقشة طرائق الاستدلال فيها، وصولًا إلى تقويم منهج الأشموني في ضوء أصول الصناعة النحوية.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يكشف عن جدليةٍ منهجيةٍ دقيقةٍ في الدرس النحوي تتمثل في العلاقة بين القياس والسماع، وبين التقدير والوجود، وبين بقاء العلّة وزوالها؛ وهي قضايا تمسُّ جوهر التفكير النحوي العربي كما يسهم في إبراز القيمة العلمية للنقد عند الشُّرَّاح المتأخرين، ودورهم في تعميق النظر في القواعد المقررة، وعدم الاكتفاء بمجرد النقل والتقليد.

وقد اتبع البحث المنهج التحليلي النقدي، القائم على عرض الأقوال مرتبةً بحسب أسبقيتها التاريخية، مع توثيقها من مصادرها الأصلية، ثم مناقشتها في ضوء التعليل الصرفي، وبيان ما يظهر من وجوه القوة أو الضعف فيها، وصولًا إلى ترجيحٍ يقوم على أصول الصناعة ومراعاة الاستعمال العربي الموثوق.

وبذلك يسعى هذا البحث إلى تقديم قراءةٍ منهجيةٍ متوازنةٍ لمسائل الممنوع من الصرف عند الأشموني، تكشف عن عمق نظره، ودقة تعليله، ومكانته في تطور الدرس الصرفي العربي.

التمهيد

مفهوم الممنوع من الصرف وأصول علله عند النحاة

يُعَدُّ بابُ الممنوع من الصرف من الأبواب الدقيقة في الدرس الصرفي والنحوي، لما يقوم عليه من تعليلٍ محكمٍ يرتبط بفرعية الاسم عن أصله في اللفظ أو المعنى والمقصود بالممنوع من الصرف: الاسم المعرب الذي لا يلحقه التنوين، ويُجرّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة، لقيام علّةٍ أو علتين فيه تمنعانه من التمكن الأمكن الذي هو أصل الأسماء المعربة.

وقد قرر النحاة أن الأصل في الأسماء التمكن، وأن المنع من الصرف خروجٌ عن هذا الأصل لسببٍ معتبر ومن هنا نشأت فكرة "العلة" التي تُعدّ الأساس النظري لهذا الباب؛ إذ ربطوا الحكم الصرفي بوجود علّةٍ تدل على نوع من الفرعية، إما في المعنى كالوصفيّة والعلميّة، وإما في اللفظ كزيادة الألف والنون، أو وزن الفعل، أو العدل، أو صيغة منتهى الجموع.

وقد كان لـ سيبويه فضلُ التأصيل النظري لهذا الباب، حين بنى أحكامه على مبدأ الفرعية، وجعل المنع من الصرف ناشئًا عن اجتماع علتين، أو قيام علةٍ تقوم مقام علتين وقد سار على نهجه جمهور البصريين،

فجعلوا العلة الصرفية مناط الحكم، وربطوا بين القياس والاستعمال في تقريره.

أما الكوفيون فقد وسّع بعضهم في علل المنع، ومالوا أحيانًا إلى اعتبار مظاهر لفظية قد لا يعتدّ بها البصريون علةً مستقلة، مما أوجد خلافًا منهجيًا في بعض التطبيقات، لا في أصل القاعدة. ومع ذلك ظلّ التعليل الصرفي هو الإطار الجامع الذي تدور فيه أحكام المنع والصرف.

وتكشف هذه المسائل عن جدليةٍ دقيقة بين القياس والسماع؛ إذ قد يثبت القياس علةً مقدّرةً لم تظهر في الاستعمال، فيعاملها النحاة معاملة الموجود، استنادًا إلى قاعدةٍ أصوليةٍ مفادها أن "التقدير في حكم الوجود". وفي مقابل ذلك، قد يقيّد السماع بعض أحكام القياس أو يخصصها. ومن هنا كان باب الممنوع من الصرف ميدانًا بارزًا لامتحان هذه العلاقة بين الأصل النظري والتطبيق اللغوي.

وفي هذا السياق يبرز دور الشراح المتأخرين، ومنهم الأشموني، الذي لم يقتصر على نقل الأقوال، بل عُني بتحقيق عللها، وتمحيص أدلتها، والموازنة بينها وفق أصول الصناعة النحوية وقد ظهر في معالجاته ميلٌ إلى ضبط القياس، وعدم التوسع في إلغاء العلة أو إثباتها دون تحقيق، مما يجعل دراسته في هذا الباب كاشفةً عن منهج نقدي واضح المعالم.

وعليه فإن دراسة مسائل الممنوع من الصرف عند الأشموني لا تنفصل عن هذا الإطار النظري العام، بل تُبنى عليه؛ إذ إن فهم موقفه في التطبيقات الجزئية متوقفٌ على إدراك الأسس التي قررها النحاة في تعليل المنع وأسبابه.

وانطلاقًا من هذا الإطار النظري الذي يقوم عليه باب الممنوع من الصرف، تتجه هذه الدراسة إلى تطبيقه على نماذج مختارة من المسائل التي عرضها الأشموني في توضيحه، لما تمثله من مواطن خلافٍ دقيقٍ تتجلى فيه أصول التعليل الصرفي، وتتداخل فيه اعتبارات القياس والسماع وسيجري تناول هذه المسائل في أربعة مسائل يتناول الأول صيغًا دار فيها الحكم بين الصرف والمنع تبعًا لتحقيق أصل الزيادة وأثرها، وتعرض الثانية مسألة الاسم الممنوع من الصرف عند دخول "أل" والإضافة وما يترتب على ذلك من بقاء العلة أو زوالها، أما الثالثة فتعالج الأعلام المرتجلة الموضوعة على أوزان الجموع وما أثارته من خلاف في تحديد مناط المنع والرابعة فدرست صيغة (فعلان) .

وبذلك ينتقل البحث من التأصيل النظري إلى التحليل التطبيقي، في محاولة للكشف عن منهج الأشموني في بناء الحكم الصرفي، وتقويم اختياراته في ضوء أصول الصناعة النحوية.

المسألة الأولى : (فعال) بين الصرف والمنع

تناول الأشموني في توضيحه حكم منع صرف صيغ مثل (شيطان) و(رمان) وصيغ البدل مثل (اصيلال) ، ناقلًا اختلاف النحاة فيها، فذكر مذهب سيبويه والخليل القائل بمنع صرف (رمان) لكثرة زيادة النون، ورأي الأخفش المجوز لصرفه

لأن (فعال) في النبات أكثر، وناقش أيضًا قول الفراء المانع من الصرف لمجرد زيادة ألف قبل نون أصلية، ثم نقد الأشموني هذا التوسع وأعلن ترجيحه قائلًا: ((والصحيح صرف ذلك)) [١]، وهذا يمثل موقفًا نقديًا دقيقًا مبنيًا على التعليل والقياس .

تعددت آراء النحاة في حكم الأسماء المختومة بالنون من حيث منع الصرف أو صرفه، وذلك تبعًا لتقديرهم أصالة النون أو زيادتها في البنية الصرفية. وقد تناولت المصادر النحوية هذه المسألة بتفصيل، مع مناقشة أمثلتها وأدلتها، ومنها " حسان "، و" شيطان"، و" رمان"، و" سنان"، و"بيان".

فقد ذهب سيبويه والخليل إلى منع صرف اسم "رمان " إذا سُمّي به، معللين ذلك بكثرة زيادة النون في الأبنية المشابهة لهذا الوزن في كلام العرب، مثل " غضبان" و"عطشان"، مما يجعل النون فيه زائدة حكمًا[٢]

في المقابل، خالفهم الأخفش، فرأى جواز صرف "رمان"، مستدلًا بأن وزن " فعال" كثير في أسماء النبات، مثل " مرمنة " أي كثيرة الرمان، ما يدل على أصالة النون في مثل هذه الأبنية[٣]

أما الفراء فقد انفرد برأي خاص في الأسماء مثل " سنان" و" بيان"، فحكم بمنع صرفهما للعلمية ووجود ألف قبل نون أصلية، مشبهًا هذه النون بالزائدة في نحو "غضبان"، إلا أن الجمهور خالفه في ذلك، معتبرين النون أصلية، وبالتالي يحكمون بصرفهما، وهو القول الذي رجحه الشراح[٤]

وتُظهر هذه الخلافات الأثر الكبير للتقدير الاشتقاقي في الحكم، كما يتضح في اسم " شيطان" الذي يُمنع صرفه إذا جُعل من " شاط يشيط" دلالة على الاحتراق، فتكون النون زائدة، ويُصرف إذا جُعل من " شطن" بمعنى بعد، فتكون النون أصلية[٥] ، وكذلك "حسان" يُمنع صرفه إذا جُعل من " الحَسّ" مبالغة، ويُصرف إذا جُعل من " الحُسن"[٦]

وتدعم هذه القاعدة العامة مسألة البدل، حيث يُعطى البدل حكم المبدل منه؛ فإن أبدلت النون الزائدة لامًا، كما في " أصيلال" أصله " أصيلان"، مُنع صرفه، بينما إذا أُبدلت نون من حرف أصلي، مثل " حنان" من " حناء "، صُرف[٧]

يتضح من ذلك أن الحكم الصرفي لهذه الأسماء متوقف على النظر الدقيق في أصل النون وأثر القياس والاستعمال في العربية، مما يبرر اختلاف المذاهب النحوية في هذه المسألة.

الذي يبدو لي من خلال هذا العرض أن مسألة منع صرف صيغ مثل فعال عند التسمية، وما شابهها من الأبنية المختومة بالنون، قضية صرفية دقيقة اعتمدت في حكمها على تحقيق أصل النون وبيان زيادتها أو أصالتها. وقد كان لعلماء العربية الأوائل فضل التأسيس لهذه القواعد عبر دراسة الأوزان وأسباب منع الصرف، بينما أظهر

---

[١] – توضيح التوضيح :٥٧٥/٣

[٢] – ينظر : توضيح المقاصد : ١٢٠٦/٣و شرح الأشموني ١٥٣/٣

[٣] – ينظر : توضيح المقاصد : ١٢٠٦/٣

[٤] – ينظر : شرح الأشموني : ١٥٣/٣ و حاشية الصبان : ٣٧٠/٣

[٥] – ينظر : شرح الأشموني : ١٥٣/٣

[٦] – ينظر : حاشية الصبان : ٣٧٠/٣

[٧] – ينظر : التصريح ٣٣١/٢

المتـأخرون مزيـدًا مـن التحليـل النقـدي والدقـة فـي التقدير الاشتقاقي.

وتـرى الباحثـة أن مـا رجحـه الأشـموني وغيـره مـن شـراح الألفيـة يمثـل الاتجـاه الأقـوم، القـائم علـى التمييـز الـدقيق بـين الأصـل والزيـادة فـي بنيـة الكلمـة، وتجنـب التوسـع غيـر المنضـبط فـي القيـاس. ويبـدو هـذا واضـحًا فـي رفضـهم رأي الفـراء الـذي منـع الصـرف لمجـرد وجـود ألـف قبـل نـون أصـلية، وفـي تقريرهم ضرورة رد البدل إلى أصله حكمًا.

كمـا أن اخـتلافهم فـي مثـل "رمـان" يعكـس وعـيهم بمرجعيـة الاسـتعمال اللغـوي والقيـاس الصـحيح علـى الأبنيـة المشـهورة، مـع مراعـاة خصـائص الحقـل الـدلالي ككـون " فعـال" فـي النبـات أكثـر شـيوعًا، وهـو مـا يكشـف عـن عمـق النظـر الصـرفي وأهميـة مراعـاة الاستعمال العربي الموثوق في بناء الأحكام.

وبنـاءً علـى ذلـك، تـرى الباحثـة أن الحكـم فـي هـذه الصـيغ ينبغـي ألا يُحمـل علـى إطلاقـه بـالمنع أو الصـرف، بـل يُعلّـق دومًـا علـى التقـدير الاشـتقاقي الصـحيح، وأن مراعـاة علـل العـرب فـي الزيـادة والأصالة هو الضابط الرئيس لهذه القاعدة.

المسألة الثانية: الاسم مع (ال) والإضافة بين الصرف ومنعه

تنـاول الأشـموني فـي توضـيحه مسـألة حكـم الاسـم الممنـوع مـن الصـرف مـع دخـول (ال) والإضـافة عليـه بـين الصـرف ومنعـه حيـث قـال : ((أإن شـمت مـن نجـد بريقـا تألّقـا ... تبيـت بليـل أم أرمـد اعتـاد أولقـا[٨] وظـاهر كـلام الـنَّظم أنَّ الاسـمَ مـع (ال) أو الإضـافة بَـاقٍ علـى منعِـهِ مـن الصَّـرف وهـو اختيـار جماعـة قـالوا؛ لأنَّ تـركَ الجَـرَّ قبلهمـا إنَّمَـا كـانَ لـئلاَّ يَسْـتَتْبع التَّنْـوين فتـزداد الكلمـة ثقـلاً؛ لأنَّـهُ لـيسَ فـي كلامهـم معـرب مَكْسُـور الآخـر إلَّا وفيـهِ تنـوينٌ أو مَـا يُعاقِبُـهُ مِـن ال أو إضـافة وفـي حـال وجودهمـا قـد أَمِـنَ مـن لحاقـه, وذهـبَ جماعـةٌ مِـنهم المُبَـرِّد والسِّـيرافِي وابـن السَـرَّاج والزَجَّـاجِي والـوَرَّاق إلـى أنَّـهُ منصـرفٌ مُطْلَقًـا, واختـارَ النَّـاظِم فـي نُكَتِـهِ علـى مُقَدِّمَـة ابـنِ الحَاجِـب أنَّـهُ إنْ زَالَـتْ مِنـه عِلَّـة فينصـرفُ نحـو: بأحمـدِكُمْ, وإنْ بقـى العِلتـان فَـلا, نحـو: بأحسنكم))[٩]

يظهـر ضـمن عرضـه هـذا نقـد ضـمني موجّـه إلـى مـذهب الجماعـة الـذين يـرون بقـاء الصـرف مطلقًـا مـع دخـول "أل" أو "الإضـافة"، ومـنهم المبـرد والسيرافي وابن السراج والزجاجي والوراق.

هـذا النقـد يُبـين أن الإضـافة ليسـت سـببًا كافيًـا لإزالـة البنـاء أو المنـع مـن الصـرف، وأن الاعتمـاد علـى الإضـافة لإعـادة الاسـم إلـى الأصـل الإعرابـي هـو تعليـل غيـر مطّـرد لا يسـتند إلـى واقـع اللغـة وصـيغها الثابتـة ، وبـذلك، يعـزز الأشـموني موقفًـا أكثـر حـذرًا فـي التـرجيح بـين الأقـوال، ويُثـري النقـاش النحـوي بفهم أعمق لعلل الصرف ومنعه.

وقد سبقه السيوطي في عرض الاتجاهات الثلاثة المحتملة لصرف الاسم من منعه بعد دخول (ال) والإضافة عليه ، حيث بيّن في " همع الهوامع " الخلاف في هذه المسألة، فذكر أن في الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلته "أل" أو الإضافة ثلاثة أوجه: أحدهما : أنه يبقى على منع الصرف، وهو مذهب جماعة، وعلته عندهم أن العلة الصوتية (الثقل الناشئ عن التنوين) قد زالت بدخول "أل" أو الإضافة، أما بقية العلة

[٨] – ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية : ٢/ ١٨١

[٩] – توضيح التوضيح : ١/ ٤١٨

(مثل العلمية أو الصفة) فهي باقية فلا يزول منع الصرف.

و الثاني: أنه يصرف مطلقًا، وجعله السيوطي هو المختار، ونسبه إلى المبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج وغيرهم، معتبرًا أن دخوله خاصّة من خواص الاسم المعرب، أي إن دخول "أل" أو الإضافة يعيده إلى أصله من الإعراب ، والثالث : و هو ما اخْتَارَهُ كثير من الْمُتَأَخِّرِين فهم يرون إنَّ مَا زَالَت مِنْهُ إِحْدَى العلتين كَالْعلمِ فَإِنَّهُ تَزُول مِنْهُ العلمية بِالْإِضَافَة وَدخُول اللَّام فَيصْرف .

ونـراه يـرجّح الوجـه الثـاني صـراحة بقولـه : ((وهـو المختـار، وعليـه السـيرافي والزجـاج وابـن السـراج))[١٠].

أمـا الصـبان فقـد رجـح الوجـه الـذي ذهـب إليـه كـل مـن المبـرد والسـيرافي وابـن السـراج والقائـل بأنَّـه يكـون منصرفًا مطلقًا وهو عنده الأقوى[١١].

الـذي يبـدو لـي بعـد عـرض رأي الأشـموني ومـن سـبقه وتبعـه أنَّ الخـلاف النحـوي فـي حكـم الاسـم الممنـوع مـن الصـرف عنـد دخـول " أل" أو الإضـافة عليـه يعكـس عمـق التفكيـر النحـوي فـي محاولـة تفسير ظواهر الصرف وتعليلاته.

فمـا جـاء بـه الأشـموني فـي توضـيحه يُبـرز بوضـوح هـذا الجـدل، وينقـل الآراء المتباينـة بكـل علميـة مـع ميلـه إلـى عـدم التسـاهل فـي إلغـاء المـانع الصـرفي بمجـرد الإضـافة أو دخـول "أل"، حيـث أشـار إلـى أن العلـة الصـوتية وحـدها لا تكفـي لإسـقاط الحكـم الصرفي المستقر.

وفـي المقابـل، نـرى السـيوطي والصـبان يقـدمان طرحًـا ترجيحيًـا واضـحًا لصـرف الاسـم الممنـوع مـن الصـرف مطلقًـا عنـد " أل" أو الإضـافة، معتبـرين أن دخولهمـا يـرده إلـى أصـل إعرابـه، ومشـيرين إلـى طبيعتهما الاسمية العامة التي تقتضي الصرف.

وبتقـديري، فـإن الـرأي الأقـرب إلـى الصـناعة النحويـة المحكمـة هـو الـرأي الثالـث و الـذي ذكـره الأشـموني ضـمن الأقـوال والقائـل : يُنظـر فـي علـل المنـع: فـإن زالـت علـة أو أكثـر جـاز الصـرف وإن بقيـت علتـان منـع ، هـذا القـول يجمـع بـين النظـر الـدقيق فـي العلـل الصـرفية والمرونـة فـي التطبيـق، ويراعـي حقيقـة أن الإضـافة أو " أل" قـد تزيـل العلـة أحيانًـا ولا تزيلهـا أخـرى، فيكـون الحكـم موافقًـا للقيـاس اللغوي .

المسألة الثالثة : العلم المرتجل على وزن (الجموع) بين الصرف ومنعه

تنـاول الأشـموني فـي توضـيحه مسـألة الاسـم العلـم المرتجـل الموضـوع علـى أوزان الجمـوع مثـل: (سـراويل)، (شـراحيل)، (كشـاجم)، وقـد نالـت هـذه المسـألة نقاشًـا نقـديًا مـن عـدة علمـاء نقـل عـنهم الأشـموني، حيـث اختلفـت الآراء بـين مـن يمنـع صـرف هـذه الأسـماء اسـتنادًا إلـى أصـالة الجمعيـة التـي تقوم مقام العلم، وبين من يسمح بصرفها عند ذهاب صفة الجمعية بفعل التنكير.

وممـن نقـل عـنهم ابـن النـاظم حـين بـين علـة المنـع حيـث قـال : ((قـال الشـارح : والعلـة فـي منـع صـرفه مـا فيـه مـن الصـيغة مـع أصـالة الجمعيـة قيـام العلميـة

[١٠] – همع الهوامع : ٩٤/١

[١١] – ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٤٣/١

مقامها فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول))[١٢]

وكذلك نقله نقد المرادي بقوله : ((قال المرادي : قلت : مذهب سيبويه أنَّه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ، ومذهب المبرد صرفه ؛ لذهاب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، والصحيح قول سيبويه ؛ لأنَّهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح))[١٣]

وقد ختم بنقده بعض التمثيلات التي وضعت على هذه الأسماء ، مثل (كشاجم) مع أن الأصل الصحيح هو ضمها، كما جاء في القاموس، فيؤكد أن التمثيل الأدق يجب أن يكون بأمثلة أكثر وضوحًا وموثوقية مثل (هوازن)، حيث يظهر هذا الاسم العلم المرتجل على وزن جمع لكنه يحتفظ بأصالته الجمعية [١٤]

اتفقت طائفة من النحاة على منع صرف هذه الأسماء مطلقًا، سواء كانت معرفة أو نكرة، بحجة أصالة الصيغة الجمعية التي تبقى ملازمة للاسم حتى عند التنكير.

ومنهم سيبويه إذ علّل المنع بأن " سراويل" ونحوه موضوع على هيئة الجمع، فشبهه بالجمع الحقيقي باقٍ حيث قال : ((وأما سراويل فشيء واحد أعجمي... إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة))[١٥].

و رجح هذا الرأي و أيده المرادي بقوله : ((والصحيح قول سيبويه؛ لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعًا على الصحيح))[١٦].

وقد وافق هذه العلة الصبان في شرحه، معتبرًا صيغة الجمع مانعًا ثابتًا حيث قال : ((لسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع))[١٧].

وهناك من ميز بين المعرفة والنكرة ومنهم المبرد حيث ذهب إلى أنَّ هذه الأسماء تمنع من الصرف في المعرفة ، لكنها تصرف في النكرة ؛ لأنَّ العلمية تزول بالتنكير فتزول معها العلة[١٨]

وفي سياق قريب يوضح أبو علي الفارسي هذا التوجه بقوله : ((وإن سميت رجلا سراويل لم تصرفه والقياس عندي ألا يصرف في النكرة أيضاً قبل التسمية بها))[١٩] .

ونجد الأخفش متردد بين القولين فتارة نجده يوافق المبرد في إجازة الصرف عند التنكير ، وتارة أخرى يمنع الصرف مطلقاً ، وهذا ما نقله عنه الأشموني في شرحه والمرادي في المقاصد [٢٠]

أمَّا ابن الناظم فقد فرق بين العلتين فهو يرى أنَّ العلّة الصرفية إذا كانت هي العلمية مع الصيغة، فإن زوال العلمية بالتنكير لا يُزيل المنع ، وإن كان

---

[١٢] – توضيح التوضيح : ٣/ ٥٥٩ – ٥٦٠ ، وينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ٤٦١

[١٣] – توضيح التوضيح : ٣/ ٥٦٠ ، و ينظر : توضيح المقاصد : ١٤٠/١

[١٤] – ينظر : توضيح التوضيح : ٣ / ٥٦٠

[١٥] – الكتاب لسيبويه ٢٢٩/٣ ، و ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٣/ ٤٩٦ ، والأصول في النحو : ٨٨/٢ ، وتوجيه اللمع : ٤٢٥ ، وشرح المفصل : ١/ ١٨٢ ، والعدة في إعراب العمدة : ٤٦٥/٢ ، وهمع الهوامع : ١/ ٩٦

[١٦] – توضيح المقاصد : ١٤٠/١

[١٧] – حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣٦٢/٣

[١٨] – ينظر : المقتضب : ٣/ ٣٤٥ ، و التعليقة على كتاب سيبويه : ٥٥/٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٥٠٤

[١٩] – الإيضاح العضدي : ٣٠٠

[٢٠] – ينظر : توضيح المقاصد : ٢/ ٥٢٣ ، و شرح الأشموني :٣/ ١٥٣ ، و ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٢/ ٨٥٥

المانع هو الصيغة وحدها، فإن زوال الصيغة بالتنكير يُبيح الصرف وذلك بقوله : ((فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول))[٢١]

يتبيّن من عرض الأشموني لهذه المسألة أن الخلاف النحوي فيها دقيق ويتصل بأصل علل منع الصرف، وقد نجح الأشموني في توضيح أبعاد هذا الخلاف بين النحاة ، فرغم نقله الرأي الذي يمنع الصرف مطلقًا بدعوى أصالة الصيغة الجمعية، فإنه أورد أيضًا تفصيلات دقيقة، كتمييز ابن الناظم بين العلتين، ونقل التردد عند الأخفش.

هذا الجمع النقدي بين الأقوال يثري المسألة ويمنحها عمقًا، ويوضح أن منع الصرف ليس حكمًا مطلقًا بلا قيود، بل هو مبني على تعليل صرفي له حالات. ويمثل ذلك قيمة نقدية عالية في توضيح الأشموني، إذ يكشف أن الخلاف ليس في الحكم فحسب، بل في فهم علته وحدوده.

وأرجّح في ضوء ذلك أن المذهب الذي يفرّق بين العلتين هو الأقرب إلى منهج النحو العربي التحليلي، لأنه يفسر اختلاف الحكم باختلاف السبب، وهو ما يعزز دقة الصناعة النحوية.

المسألة الرابعة : صيغة (فعلان) بين الصرف ومنعه

تناول الأشموني في توضيحه مسألة الصفة الممنوعة من الصرف إذا كانت على وزن (فَعْلان) ذي الزيادتين، مبينًا شروط منعها وأحكامها، وناقش آراء النحاة في ذلك بنظرة نقدية دقيقة.

وقد بين أن منع صرف هذه الصيغة متفق عليه بشرط ألا تقبل التاء، وذلك إما لأن مؤنثه على وزن (فَعْلى): مثل " سكران "، " غضبان "، " عطشان "، و" ندمان" التي مؤنثاتها " سكرى" ، " غضبى"، "عطشى"، و" ندمى"، وهذه متفق على منعها من الصرف لوجود المؤنث القياسي لها ، أو لكونه لا مؤنث له في الاستعمال: مثل " لحيان" بمعنى الكبير اللحية.

وهنا يظهر نقد الأشموني الصريح فقد نبّه إلى وجود خلاف في منعه من الصرف، لكنه فنّد الرأي المخالف بحجة منهجية قوية؛ فاختار المنع معلّلًا بأن عدم وجود المؤنث المستعمل لا يلغي تقديره في القياس.

نقده المهم في هذا الموضع هو قوله إن " التقدير في حكم الوجود"، وهو قاعدة صرفية يجادل بها الرأي القائل بعدم المنع، ويبيّن أن التقدير لا يُهمل في قواعدهم، مستشهدًا بإجماعهم على منع مثل " أكمر" و" آدر" مع أنهما بلا مؤنث مستعمل، لكنهم قدّروا لهما مؤنثًا موافقًا للقياس المطرد[٢٢].

كما أوضح الأشموني نقدًا آخر مهمًا في دقة القياس، وهو قوله بأن ((لو فرضنا له مؤنثًا لكان فَعْلى أولى من فَعْلانة))[٢٣] ، لكون باب فَعْلان/فَعْلى أكثر استعمالًا وأوسع، مبينًا خطأ من يظن أن عدم وجود المؤنث يمنع التقدير.

وهكذا نجد أنَّ الأشموني لم يكتفِ بنقل آراء النحاة بل مارس نقدًا تحليليًا واضحًا، فضّل فيه الرأي المبني على القياس الواسع الشائع في العربية، وردّ

[٢١] – شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ٤٦١ ، وينظر : شرح الأشموني ١٥٣/٣ ، حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا (اطروحة دكتوراه) : ١٢٥٨/٢

[٢٢] – ينظر : توضيح التوضيح : ٣/ ٥٦١

[٢٣] – توضيح التوضيح : ٣/ ٥٦١

بقوة على من يحاول التخفيف من حجية التقدير في مسائل الصرف.

يظهر من هذا العرض أن الأشموني تبنّى منهجًا نقديًا صارمًا في بيان العلل الصرفية، واعتمد على مبدأ " التقدير في حكم الوجود " في توجيه المنع، وبيّن أن الأحكام الصرفية لا ينبغي أن تتجاهل القياس المستقر في لغة العرب.

اتفقت طائفة من النحاة مع الأشموني في منعه صرف الأعلام الموضوعة على صيغة " فَعْلَان" ذو الزيادتين عند التسمية، مؤكدين أن التسمية لا تزيل العلة الصرفية بل تخلفها العلمية، فتبقى مانعة للصرف ، الأشموني نفسه علل ذلك بوضوح عند شرحه للألفية حيث قال: ((الثاني: إذا سُمّي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة وهي ذو الزيادتين وذو الوزن وذو العدل بقي على منع الصرف؛ لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية))[٢٤]

وبين الأزهري العلتين بقوله: ((فرعية المعنى: الوصفية... وفرعية اللفظ: الزيادتان المضارعتان لألفي التأنيث... فلما اجتمع في «فعلان» الفرعيتان امتنع من الصرف))[٢٥]

أمَّا الصبان فقد نقل ووافق هذا التعليل، فهو يرى أنَّ الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية[٢٦]

و أيد ذلك الحازمي حيث قال : ((ثم زالت الوصفية وحلت محلها العلمية، وكلاهما من موانع الصرف))[٢٧]

وممن خالف الأشموني أو تحفظ على التعميم عباس حسن في " النحو الوافي" حيث أبدى تحفظًا واضحًا على هذا التمسك المطلق بالمنع، منتقدًا ما رآه تشددًا بلا مسوغ حيث قال : ((وإذا كان العلم ذو الزيادتين مسموعًا عن العرب الفصحاء بصورة واحدة هي المنع أو عدمه، فالأولى اتباع المسموع... ولكن هذا التحتيم تحكم وتشدد بغير حق))[٢٨]

وهكذا يتبين أن جمهور الشراح المتقدمين وافقوا الأشموني على منع الصرف في هذه الصيغة لعلل صرفية ثابتة، بينما النقد الحديث مثل رأي عباس حسن دعا إلى المرونة والاقتصار على ما ورد سماعًا، رافضًا التعميم.

يتضح من تناول الأشموني لهذه المسألة أنه التزم بمنهج نقدي صارم متسق مع أصول المدرسة البصرية في إعمال القياس اللغوي، معتمدًا قاعدة " التقدير في حكم الوجود" ليدعم منع الصرف في صيغة " فعلان" حتى عند فقدان المؤنث المستعمل ، هذا الموقف يبرز اهتمامه بتأصيل الأحكام الصرفية على أسس معيارية لا تخضع للتساهل أو التجوز.

ومع ذلك، يظهر في مقابل هذا الموقف اتجاه نقدي حديث لدى عباس حسن يدعو إلى التخفيف من هذا التعميم، ويركز على تتبع المسموع المحقق دون فرض القياس .

ويبدو لي أن هذا الخلاف يعكس جدلية منهجية مهمة في الدرس النحوي بين القياس المعياري والمسموع المحافظ.

وفي رأيي، فإن موقف الأشموني، رغم صرامته، يقدّم خدمة علمية ضرورية بضبط الأحكام وفق

[٢٤] – شرح الأشموني : ١٤٤/٣

[٢٥] – شرح التصريح ٣٢٢/٢

[٢٦] – حاشية الصبان ٣٥٣/٣

[٢٧] – شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٠٦/٩

[٢٨] – النحو الوافي ٢٣٤/٤

الأصول المقررة في النحو، لكنه يحتاج دائمًا إلى الموازنة مع واقع اللغة المسموع الذي يذكّرنا به النقاد المحدثون، لضمان بقاء النحو علمًا حيًا متفاعلاً مع الاستعمال.

الخاتمة

بعد هذا العرض لمسائل الممنوع من الصرف في توضيح الأشموني، وما تضمنته من تتبعٍ لأقوال النحاة ومناقشةٍ لعللهم، يتبين أن هذه القضايا لم تكن أحكامًا شكلية جامدة، بل قامت على أسسٍ دقيقة من التعليل الصرفي، وتحقيق مناط العلة، والموازنة بين القياس والاستعمال.

وقد أظهر البحث أن الخلاف في مسائل الممنوع من الصرف يدور في جوهره حول تحديد العلة: أهي فرعية اللفظ أم فرعية المعنى؟ وهل تزول بزوال الوصف أو بدخول "أل" والإضافة؟ أم تبقى بتقديرها وإن لم يظهر أثرها في الاستعمال؟ وهو ما يكشف عن عمق التفكير النحوي عند المتقدمين، بدءًا من سيبويه ومن تبعه، وصولًا إلى الشراح المتأخرين.

كما تبيّن أن الأشموني لم يكن ناقلًا محضًا، بل مارس منهجًا نقديًا واضح المعالم، اعتمد فيه على:

تحقيق أصل الزيادة وأصالة الحروف.

التفريق بين زوال العلة وبقائها.

الاحتجاج بالقياس المطّرد.

اعتبار التقدير في حكم الوجود.

وقد بدا هذا جليًا في معالجته لمسائل صيغ (فَعّال)، والاسم مع "أل" والإضافة، والعلم المرتجل على أوزان الجموع، وصيغة (فَعْلان)، إذ جمع بين عرض الأقوال، ومناقشتها، والترجيح بينها وفق أصول الصناعة.

وأظهر البحث كذلك أن جدلية القياس والسماع تمثل محورًا أساسيًا في هذه المسائل، وأن التوازن بينهما هو السبيل إلى فهم دقيق لأحكام المنع والصرف، بعيدًا عن التوسع غير المنضبط أو الجمود على ظاهر اللفظ.

ويخلص البحث إلى أن منهج الأشموني يمثل امتدادًا ناضجًا للمدرسة البصرية في إعمال القياس، مع وعيٍ نقديٍ يُراعي حدود التعليل، ويكشف عن حسٍّ صناعيٍّ رفيع في معالجة دقائق الصرف. ومن ثم فإن دراسة هذه المسائل تسهم في إحياء النظر التحليلي في التراث النحوي، وتبرز أهمية إعادة قراءة الشروح المتأخرة بوصفها ميدانًا للنقد والتقويم، لا مجرد وعاء للنقل.

وبذلك يتأكد أن باب الممنوع من الصرف ليس مجرد فرعٍ من فروع الإعراب، بل هو مجالٌ كاشفٌ عن منهج التفكير النحوي العربي، ودقته في بناء القواعد على أساس العلة والقياس، وهو ما يمنحه مكانةً مركزيةً في الدرس الصرفي.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد،

مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، مصر – القاهرة ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د . ت.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د . حسن شاذلي فرهود، ط١، كلية الآداب– جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية،١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ، تحقق: د . عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز(ت٦٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- توضيح التوضيح ، علي بن محمد الأشموني ، تحقيق : أ.د أنور راكان شلال العصيبي ، دار الضياء للنشر والتوزيع – الكويت ، ١٤٤٥هـ – ٢٠٢٤ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.
- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا ، رسالة: دكتوراه، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريّع السريّع ، إشراف: د إبراهيم بن صالح العوفي ، قسم اللُّغويَّات – كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة ، ١٤٣٩ – ١٤٤٠ هـ
- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤ هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف – مصر، ١٤٠٠هـ.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥ هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت،١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، تأليف: محمد بن محمد شُرّاب، ط١، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣ هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٨ م.
- العُدّة في إعراب العُمدَة ، بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني ، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد) ، دار الإمام البخاري – الدوحة ، الطبعة: الأولى، د.ت .
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بـ(سيبويه) (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق– سوريا، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمُبرِّد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، لبنان – بيروت، د . ت.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، ط١٥، دار المعارف، القاهرة– مصر، د . ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية– مصر، د . ت.